توظيف السياحة لتوفير فرص العمل في العراق كحق من حقوق المواطنة (وفق القوانين الاستثمارية والسياحية)

Employing tourism to provide job opportunities in Iraq as a right of citizenship (according to investment and tourism laws)

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنمية السياحية، مقومات الاستثمار السياحي، ترقية القطاع السياحي.

Keywords: Tourism investment, tourism development, elements of tourism investment, upgrading the tourism sector.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2024.5.18

م.د. ملاك عبد اللطيف التميمي

كلية الطف الجامعة – قسم القانون

Lecturer Dr. Dr. Malak Abdul Latif Al-Tamimi
Altaff collage University- Department of Law
Nirvanabloom2@gmail.com

د. علي رضا الحسناوي

وزارة الثقافة والسياحة والاثار

Ali Reda Al-Hasnawi
Ministry of Culture, Tourism and Antiquities
Nirvanabloom2@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

لا يمكن أن تكون السياحة عاملا للتنمية إلا إذا تحقق ذلك بصورة مستدامة، و تولي الدول بما فيها العراق أهمية كبيرة لزيادة و تنويع استثماراتها في عوامل الجذب السياحي، لكون هذه الاستثمارات هي الأداة الفعالة لتحريك القطاع السياحي، لذلك تحظى هذه الأخيرة بأهمية كبيرة و تعمل السلطات على تشجيعها و ترقيتها لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

اذ تعد السياحة ظاهرة بشرية مركبة وتزداد أهميتها يوما بعد يوم لتكون القاطرة التي تجر تنمية باقي القطاعات و بديل استراتيجي مهم في كثير من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و لما كانت السياحة نموذجا للعلاقات المتنوعة و المتجددة بين شعوب العالم و حضاراتهم من خلال عمليات تطويرها و استثماراتها، برز الاستثمار السياحي كعنصر حيوي و فعال لتحقيق هذا الغرض المنشود، لما يتضمنه من إجراءات تقوم بها الجهة المسؤولة أو يقوم بها أصحاب القرار بهدف جذب السياح و العمل على استدامة القطاع السياحي.

ويولي العراق كباقي الدول أهمية كبيرة لزيادة و تنويع استثماراتها في عوامل الجذب السياحي لكون هذه الاستثمارات تعد أداة فاعلة تساهم بشكل أو بأخر في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. اذ يلعب الاستثمار السياحي دورا استراتيجيا و مصدرا فعالا في تنمية القطاع السياحي لما يحققه من منافع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية على النطاق الوطني و المحلي للدول السياحية، لذا يعد الاستثمار السياحي أحد المستجدات الجوهرية و المجالات الخصبة في إطار سعي العراق للنهوض و الارتقاء بقطاعه السياحي، ومن هنا و للتوضيح أكثر نطرح التساؤل التالي: • إذا كان الاستثمار السياحي احد آفاق التنويع الاقتصاد ي، فكيف يمكن تكريسه لتفعيل التنمية السياحية المستدامة في العراق؟

Abstract

Tourism cannot be a factor for development unless this is achieved in a sustainable manner, and countries, including Iraq, attach great importance to increasing and diversifying their investments in tourist attractions, because these investments are the effective tool for moving the tourism sector, so the latter is of great importance and the authorities are working To encourage and promote it to achieve sustainable tourism development. Tourism is a complex human phenomenon and its importance increases day after

day to be the locomotive that drives the development of other sectors and an important strategic alternative in many developed and developing countries alike, and since tourism is a model of diverse and renewed relations between the peoples of the world and their civilizations through processes During its development and investments, tourism investment has emerged as a vital and effective element in achieving this desired purpose, due to the procedures it includes carried out by the responsible party or by decision-makers with the aim of attracting tourists and working on the sustainability of the tourism sector. Iraq, like other countries, attaches great importance to increasing and diversifying its investments in tourist attractions because these investments are an effective tool that contributes in one way or another to achieving sustainable tourism development. Tourism investment plays a strategic role and an effective source in the development of the tourism sector due to the economic, social, cultural and environmental benefits it achieves on the national and local levels of tourist countries. Therefore, tourism investment is one of the fundamental developments and fertile areas within the framework of Iraq's endeavor to advance and improve its sector. Tourism, and here, for further clarification, we pose the following question: If tourism investment is one of the prospects for economic diversification, how can it be devoted to activating sustainable tourism development in Iraq?

تمهيد

Introduction

تم اعداد هذه الدراسة لتكون متوافقة مع المنهاج الوزاري الذي قدمه رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني والذي اقره مجلس النواب، والذي تبنى خطة واقعية، قابلة للتنفيذ من قبل الوزرات والهيئات المستقلة، تتضمن اصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية، ومعالجة الفقر والبطالة ومكافحة الفساد ووقف هدر المال العام، والعمل على إرساء الأمن والاستقرار وانفاذ القانون وتعزيز هيبة الدولة وتلبية مطالب الشعب بشكل عام والشباب المحتجين خصوصا، حيث ان هذه الدراسة أعدت لتكون متوافقة مع المنهاج الحكومي، من حيث الاولويات والمبادئ في محوري الاستثمار والسياحة، وان الاولويات التي بنيت عليها الدراسة هي:

- مكافحة الفساد الإداري والمالي.
- معالجة البطالة وخلق فرص عمل للشباب.
- دعم الفئات الهشة ومحدودي الدخل.
- العمل على تحسين وتطوير الخدمات التي تمس حياة المواطنين.

المبادئ التي قامت عليها الدراسة فهي:

أ- الأداء والالتزام: حيث يتوجب على الوزارة ان تلتزم بأداء واجباتها وتنفيذ بنود برنامجها بما يضمن كمعيار أساس في تقييم أداء الوزارة.

ب- المسؤولية المشتركة: إن مسؤولية الوزارة في استثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة لتكون حاضنة مهمة لتشغيل الايدي العاملة العراقية ومحركا مهما لعجلة الاقتصاد لابد ان تكون مسؤولية مشتركة تضع الجميع إزاء دورهم وتعزز روح المناصرة والتكامل والتأكيد على مبدأ الالتزام بقرارات مجلس الوزراء وتبنيها، ويعد الاخلال بهذا المبدأ تقصيرا في الأداء.

ج- تبني الخطط الاستراتيجية: ويكون من خلال وضع استراتيجية للوزارة تمل من خلالها على تفعيل حركة السياحة الداخلية والخارجية.

د- الشفافية: مع إقرار الشفافية في العمل، والوضوح في مواجهة المهام، فأن الأداء الحكومي هو عمل تحكمه الرصانة والحفاظ على السرية متى ما كان ذلك ملزما.

ه- المراجعة والتقييم: لابد من اخضاع بنود منهاج الوزارة لمراجعة سنوية او كلما اقتضت المستجدات، لتصحيح المسارات او توسيعها ويتطلب ذلك صياغة برنامج دقيق لمتابعة وتقييم النجاح.

المقدمـــــة

Introduction

إن عملية استثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة لتكون حاضنة لتشغيل الايدي العاملة العراقية ومحركا لعجلة الاقتصاد لابد ان تتم من خلال تنظيم العمليات التي تجتمع معا لتعظيم ناتج الدخل من عملية الاستثمار، وذلك في حدود ما تسمح به القوانين النافذة وفي ضوء الضوابط التي تضعها، حيث ان الاستثمار في المواقع الاثرية يخضع لقانون الاثار والتراث رقم (55) لسنة 2001، و احكام المزارات الدينية تخضع لقانون ادارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (19) لسنة 2005.

حيث ان قانون الاثار والتراث رقم (55) لسنة 2001 يضع مجموعة من الضوابط والاحكام للاستثمار بحيث تمنع التصرف الحر بالآثار والتراث والمواقع التاريخية، وكذلك تمنع مالك الارض التي يوجد فيها الاثر والتراث والموقع التاريخي من التصرف المادي بها أو اجراء الحفر فيها أو تخريبها أو تغيير معالمها، مما يضع قيدا ثقيلا على عاتق الجهات التي تروم الاستثمار، كما و تلزم احكامهُ دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي، عند وضع اليد على الاراضي أو افرازها أو ازالة شيوعها داخل حدود التصميم الاساسي للمدن او خارجها، بان تتجنب توزيع واستغلال المواقع والابنية الاثرية ووضع المحرمات المناسبة لها بالتنسيق مع السلطة الاثرية.

اما فيما يخص مزارات العتبات المقدسة وهي العمارات التي تضم مراقد أئمة أهل البيت عليهم السلام والبنايات التابعة لها في النجف الأشرف وكربلاء والكاظمية وسامراء ويلحق بها مرقد العباس عليه السلام في كربلاء، فهي خاضعة لادارة دائرة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة التي حددتها المادة (1) من قانون ادارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم (19) لسنة 2005، وعليه فان دور الجهة الاستثمارية يمكن ان ينحصر في الترويج لها.

كما يمكن ان يسند الاستثمار مجموعة من الوسائل الساندة التي تعمل على معالجة الامور بالحلول الدائمة والمؤقتة كالقيادة التحويلية للمنظمات السياحية، واستخدام المواصفات الدولية في تحقيق التحسين المُستمر للمنظمات السياحية، واستخدام تأثير الإعلام السياحي في تنمية مقومات الجذب السياحي، وتأثير الترويج السياحي في تطوير المعالم الدينية والأثرية، وتأثير الفراسة الاستراتيجية في ترسيخ النجاح التنظيمي للمنظمات السياحية، والمرشد السياحي وتأثيره في التفاعل الاجتماعي للمجاميع السياحية، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة في تنشيط السياحة الثقافية، اضافة الى

ضرورة معالجة التلوث البيئي وانعكاساته على مستقبل الاستثمارات السياحية في العراق، ومما تقدم فإننا سنقسم هذه الدراسة على مبحثين، الاول في مفهوم استثمار المواقع الأثرية والمزارات المقدسة، والمبحث الثاني.

المبحث الاول

Chapter one

مفهوم استثمار المواقع الأثرية والمزارات المقدسة

The concept of investing in archaeological sites and sacred shrines

يعتبر موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة واساسية في اولويات الدراسات الاقتصادية المالية والمصرفية والادارية وغيرها من التخصصات التي تهتم بالتطورات الهيكلية التي شاهدتها المجتمعات المتقدمة، هذه التطورات صاحبها تطور مماثل في دراسة الاستثمار ومجالاته المختلفة، وهذا التطور في الدراسة لم يكن لنوع واحد من انواع الاستثمارات بل كان مصاحبا لكل مجال استثماري يتم العمل به من مجالات الاستثمار، ولا يختلف الاستثمار السياحي عن انواع الاستثمارات الاخرى في اهتمامه بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري والذي يعد جزءاً من العملية الانتاجية والخدمية في النشاط السياحي.

وعليه فانا سنسقم هذا المبحث على مطلبين نبحث في الاول تعريف إستثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة، وفي المطلب الثاني اهمية إستثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة

المطلب الاول: تعريف إستثمار المواقع الاثرية والمزارات المقدسة:

First requirement: Definition of investing in archaeological sites and holy shrines:

يُعرف الاستثمار السياحي على انه: ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة الى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري، بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية، والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة، وتحتاج هذه الى القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من اجل زيادة وتحسين طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات في مجالات السياحة المختلفة، كالفنادق والمدن السياحية والكازينوهات ووسائل الترفيه المختلفة والطرق والنقل، وغيرها فضلاً عن اعداد كادر سياحي متخصص كفوء.

ويكون ذلك من خلال استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبأشكالها المختلفة لبناء طاقات انتاجية جديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة وتوسيعها فضلاً عن جميع الاضافات إلى المخزون السلعي وتعويض الاندثارات التي تصيب الطاقات الانتاجية القائمة في النشاط السياحي وبما يترتب عليه زيادة مساهمة هذا النشاط في تكوين القيمة المضافة الاجمالية وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع.

ويتسم الاستثمار السياحي بعدة سمات منها: ضخامة الاموال اللازمة للاستثمار في المشاريع السياحية لكون اغلبها يتضمن انشاءات ضخمة عقارية وأبنية حديثة ذات تكاليف عالية تضم كلف الاراضي السياحية وكثرة المضاربين عليها، والاعتناء بواجهة المنشآت والفنادق والاثاث والديكور مما يزيد من تكاليف الاستثمار، وتأثر الاستثمارات السياحية بظاهرة الموسمية، حيث ان موسمية الطلب السياحي تؤدي عدم امكانية تحقيق معدلات مرتفعة من الاشغال على مدار السنة، ومن ثم عدم تمكنها من تحقيق ارباح مرتفعة[1].

اضافة الى طول فترة انشاء المشروع السياحي نسبياً وقد تصل إلى عدد من السنوات في الدراسة والإنشاءات والدعاية والترويج حتى يؤتي المشروع ثماره ويبدأ بإعطاء العائد، ويتطلب ذلك استيراد الكثير من المستلزمات التي لا تتوفر في السوق المحلي، مع تعرضها إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي محلياً وعالمياً، ويلاحظ الانخفاض النسبي للعائد الصافي من الاستثمارات في المشروعات السياحية الفندقية والذي يتراوح مابين (10%-15%) وهذا مما لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في هذه المشروعات.

كما يمتاز المشروع السياحي باعتماده الكثيف على عنصر العمل، اذ يعد جزءاً من القطاع الخدمي الذي يمتاز بصعوبة احلال الماكنة على عنصر العمل، اذ يبقى عامل الخدمة هو الاساس في تقديم الخدمة السياحية[2].

ويؤثر الاستثمار السياحي بشكل كبير على فائض الصادرات، فنجاح السياحة يعني ضمان تحقيق الطلب السياحي الاجنبي الوافد الى البلد، مع تقليل الحاجة لسفر المواطنين للخارج، مما يؤدي الى تحقيق المزيد من العوائد السياحية مع تخفيض الانفاقات السياحية مما يحافظ على العملة الصعبة ودعم التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

في حين يتأثر المشروع السياحي بشكل كبير بالبيئة المحيطة به من خلال:

- البيئة السياسية والامنية، فالمشاريع السياحية حساسة جداً للأحداث الامنية والسياسية.

- البيئة الاقتصادية، اذ ترتفع نسب الاشغال والتشغيل في فترات الرخاء والذروة السياحية وتحسن الوضع الاقتصادي على عكس موسم الكساد.
- الداخل ويؤثر بالتالي على التنمية المترتبة على المشروعات الوطنية والعلاقات الاقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية وميزان المدفوعات ويقلل بالتالي حصيلة الدولة من العملة الاجنبية وغيرها من المجالات الاخرى.

وان نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى يتوقف على مدى قدرة الاخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع السياحة من حيث الكمية والجودة والتوقيت[3].

وكذلك حجم ونطاق وطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشآت السياحية ومدى تعدد وتنوع وتمركز المشروعات السياحية في الدولة، والحاجة الى خلق التوازن بين كل من استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص، حيث يمكن ان تلعب الدولة دوراً هاماً في توجيه الاستثمار في القطاع السياحي وخصوصاً اذا ما اعتبرت السياحة قطاعاً اساسياً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيجب إلا تعوق الانشطة الحكومية انشطة القطاع الخاص، كما يجب إلا تستبعد الانشطة الحكومية حتى ولو كان القطاع الخاص نشطاً ولديه خبرة، ومهما يكن من الامر، فأن اهتماماً خاصاً يجب ان يوجه لإيجاد التوازن بين استثمارات كل من القطاع العام والخاص في المجال السياحي[4].

وبين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الاجنبية: فإذا كانت الاستثمارات الاجنبية تلقي ترحيباً من الدول لاسيما الدول النامية منها للحصول على رؤوس الاموال والخبرة والتكنولوجيا (التقنية) فأنه يجب ان يراعي إلا تقضي المشروعات السياحية والفندقية الاجنبية على معظم المكاسب السياحية، اي ان الاستثمار الاجنبي يجب إلا يطغى على صناعة السياحة بمجملها ويسيطر عليها وألا اصبحت عائدات النمو السياحي مجرد عائدات هامشية بسبب ضعف الاستثمارات المحلية[5].

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار السياحي:

The second requirement: The importance of tourism investment:

تعتبر السياحة صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات فنية فتطورها السريع وطبيعة الطلب السياحي وامتدادات هذا الطلب المباشر وغير المباشر إلى اكثر قطاعات الانتاج القومي تقتضي تهيئة تنظيم استثماري للسياحة على اساس مبرمج ومخطط، فالإنفاق على المشروعات السياحية هو انفاق استثماري يحقق عائداً سريعاً فهي احدى اسرع انواع النمو، وصناعة تختلف عن أية صناعة اخرى لأنها

تفيد عدد كبيراً من الناس ونتائجها على الاقتصاد القومي هي الاخرى هائلة عن طريق ما تجلبه من عملة اجنبية وتشجيعها لسلسلة كبيرة من الصناعات السياحية وتقديم مجالات أوفر من العمل لافراد كثيرين من الاداريين والفنيين والعمال المهرة وغير المهرة ومجالات اخرى مشجعة عن طريق التخطيط والاستثمار في الفنادق والخدمات السياحية والتجهيز والربح والتسويق والنقل. ولقد اوصت المنظمات والمؤتمرات الدولية الحكومات بتسهيل وتشجيع الاستثمار العام والخاص في مجال السياحة في الدول النامية وتشجيع الجهود المشتركة لكافة فروعها الاقتصادية التي تهتم بالسياحة بشكل مباشر أو غير مباشر كصناعة الفنادق والايواء التكميلي ووكالات السفر ووسائل النقل والمواصلات باستثمار الاموال في المشاريع السياحية وطالبت الدول النامية بخلق الظروف الملائمة لتسهيل الاستثمارات القومية والأجنبية في مجال السياحة، وذلك بسبب توافر الموارد الطبيعية والتراث الحضاري والمميزات المناخية في اغلب الدول النامية، وكذلك اسعار السلع والخدمات السياحية في الدول النامية اقل منها في الدول المتقدمة لأن الاجور اقل وبذلك القدرة التنافسية للدول النامية اكبر في السوق السياحي الدولي[6].

إمكانية الدول المتقدمة في ان تستثمر رؤوس الاموال والخبرات الفنية في الدول النامية لأن صناعة السياحة تتطلب استثمارات كبيرة غير متاحة لأغلب هذه الدول ، بينما تعد السياحة عامل دعم لميزان المدفوعات لها كونها مصدر من مصادر العملات الاجنبية تعوض عن صادرات السلع والبضائع التي تكون عادة محدودة في الدول النامية.

يضاف اليها الفوائد الاقتصادية والاجتماعية من الاستثمارات الكبيرة مباشرة ذلك ان التجهيز السياحي يشمل عدة حقول مما يساعد على خلق فرص جديدة للاستخدام وإعادة توزيع الدخل القومي بالسياحة الداخلية بتحريك جزء من الثروات المتركزة في المدن لمختلف المناطق وتنمية الاقاليم والمناطق النامية وتوزيع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الاقاليم اضافة الى الاثر المضاعف للسياحة الذي تعتبر نسبته اعلى منه في بعض القطاعات الاخرى، وبشكل غير مباشر للمجتمع لما يوفره من امكانيات اللقاء بين الشعوب الذي يخدم قضايا اقتصاد بلادنا والتعريف بنا وبشعورنا، وان ربحية المشاريع الاستثمارية بعد انجازها وتزايدها بزيادة الحركة السياحية، يجعل صناعة السياحة تمتاز بارتباطاتها القطاعية المختلفة الكثيفة مع باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، وبذلك فان السياحة لا تؤثر في الفعاليات السياحية فحسب، وانما يمتد أثرها الى معظم فروع الاقتصاد القومي.

كما وتعتبر الاستثمارات السياحية من اهم العوامل الجاذبة للسياح من خلال توفير انواع عديدة من الخدمات والمرافق بمستوى عالي من الكفاءة، فالسائح يرغب في البلدان التي تتوافر فيها المطارات

والخدمات المصرفية وخدمات الاتصال وغيرها بكفاءة وسرعة، اضافة الى اماكن الاقامة اللائقة، وبالتالي فان الاستثمار السياحي يعمل على جذب اعداد اكبر من السياح وزيادة عدد ليالي المبيت، وزيادة معدل انفاق السائح وبالتالي الحصول على دخل سياحي اكبر للدولة المضيفة[7].

المبحث الثاني

Chapter two

صور وعوامل الاستثمار السياحي

Images and factors of tourism investment

يمكن ان يتحقق الاستثمار السياحي بعدة حالات وتبلوره مجموعة من العوامل، واننا في هذا المبحث سندرس هذين المقسمين في مطلبين، نتناول في الاول صور الاستثمار السياحي، وفي المطلب الثاني عوامل الاستثمار السياحي.

المطلب الاول: صور الاستثمار السياحي:

The first requirement: pictures of tourism investment:

وهذه الصور عبارة عن مجموعة من المجالات والفرص التي يمكن توفيرها من قبل الجهات المعنية لتحقيق اقصى فائدة وهذه المجالات هي:

اولا: مجال الايواء السياحي: ويشمل الفنادق والموتيلات والدور السياحية ودور الاستراحة المجمعات السياحية والمدن والقرى السياحية والشقق السياحية والكرفانات السياحية والكابينات السياحية والمخيمات السياحية.

ثانيا: مجال اللهو والترفيه: ويضم الكازينوهات والمقاهي والمطاعم السياحية والحدائق العامة ومراكز وصالات الرياضة الترويجية المختلفة وصالات الالعاب الالكترونية والمسابح ومركز الاستشفاء، اضافة الى مجال السياحة المتنقلة من خلال العديد من الفعاليات كالسيرك والفرق الموسيقية وكذلك الفعاليات الفنية والمعارض والمهرجانات المتخصصة.

ثالثا: مجال انشاء وتطوير المراكز الثقافية: ويضم المتاحف والمكتبات وقاعات العرض والمسارح والسينما والمنتديات الثقافية والمهرجانات الفنية والمهرجانات الشعرية والمسابقات الفنية والادارية، وفي هذا المجال ينبغي الاشارة الى أهمية التمييز بين الامور الاتية:

أ- الثقافية الموروثة والتي تشكل عنصر جذب سياحي مهم بالنسبة للوافدين الاجانب وخاصة فيما يتعلق ببعض الابتكارات العلمية مثل بعض التصاميم المعمارية والمدارس والجامعات القديمة والمستشفيات

القديمة وكذلك بقايا النصب التاريخية والحصون القديمة والتماثيل واللوحات الاثارية بالإضافة الى جميع المباني الاخرى التي تمثل موروثاً ثقافياً وعلمياً بالنسبة للمجتمع المعني[8].

ب- العادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تعطي ميزة خاصة للفئات المختلفة والتي تعترف بالفلكلور وهذا بدوره سوف لا يقل اهمية عن اي عنصر جذب سياحي اخر كالسامبا ومهرجان الصين الفلكلوري مهرجانات الزهور في بعض الدول الاوربية.

ج- التطورات الحديثة في الثقافة المحلية وفي هذا المجال لابد من تمييز حالات الابتكار والأصالة بحيث يمكن ان تتمثل فيه كعنصر جذب سياحي مهم.

رابعا: مجال الاثار والمخطوطات: فمن الضروري اجراء مسح شامل بجميع الاماكن والنقاط الاثرية في البلد وتيسير عملية الوصول اليها بالإضافة الى منح جميع النشاطات التي تخالف عملية الحفاظ عليها مع ضرورة العمل الجاد على حمايتها، فضلا عن بناء وتوفير مراكز الايواء اللازمة وخدمات البنية التحتية وخدمات المشروعات التكميلية وتوفير الوسائل الكفيلة بالاطلاع عليها كأفلام الصوت لتوضيح معالمها التاريخية وبلغات متعددة والاهتمام كذلك بالمخطوطات من خلال بناء مكتبات اقليمية ونوعية متخصصة بالمخطوطات وإعداد معارض متجولة في العالم والاتصال بالجامعات والكليات المتخصصة وكذلك المراكز البحثية والعلمية الاخرى فضلا عن انتهاج سياسية تسويقية وترويجية مناسبة لغرض تعزيز وتوجيه الطلب القائم فعلا بالإضافة الى تحفيز الطلب السياحي الكامن من خلال هذه السياسة[9].

خامسا: المواقع الدينية: ضرورة الاهتمام الجاد بالحفاظ على قدسية هذه المواقع وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقدوم الوافدين من الاجانب فضلا عن ضرورة الاهتمام بالمناطق المحيطة بها ولا سيما موضوع التجانس المرئي او البصري اي فيما يخص العلاقة بين توزيع وشكل الابنية والمرافق السياحية والبيئية المحيطة بها واعداد الافلام الوثائقية المميزة لجميع المواقع الدينية ومحاولة ايصالها الى اوسع رقعة جغرافية ممكنة على مستوى العالم ولا تقتصر على البلدان الاسلامية بل وحتى الاقطار غير الاسلامية ايضا، ومما لاشك فيه فان دور الشبكات الانترنيت سيكون واضح المعالم ومؤثرا بهذا المجال، كما للمكاتب ووكالات السياحة دورا فعالا بهذا الشأن داخل وخارج البلاد.

سادسا: مجال المصايف والمشاتي: يعد احد اهم الفرص الاستثمارية والمجالات المتاحة حيث اثارت احدى الدراسات السياحية المتخصصة الى ان سياحة الاصطياف بمفردها تشكل بحدود (71%) من مجمل الطلب السياحي العالمي، فلذلك ما يتم توجيه الاستثمارات نحو هذا المجال سوف يتطلب

الانماط السياحية الاخرى ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة بالإضافة الى جميع خدمات المشروعات التكميلية الاخرى وخدمات الايواء بمختلف انواعه ومجالات الترفيه وخاصة حالة استغلال المواقع النائية او البعيدة والتي تتميز بصعوبة الوصول والتي ترتفع فيها عناصر المخاطرة مما يزيد عدم التأكد لمدى نجاح مثل هذه المشروعات الاستثمارية وإمكانية استغلالها كسياحة اصطياف او سياحة مشاتي وتوفير كل الخدمات الترويجية والترفيهية المناسبة لمثل هذا النوع من السياحة، اضافة الى الاستثمار في شواطئ الانهار والجداول والبحيرات واستغلال الجزر الصغيرة، ومناطق الاهوار والمستنقعات والغابات والأدغال، والمناطق الصحراوية والواحات وعيون المياه الجوفية وبما يؤدي الى الارتقاء بمستوى سياحة الصحاري والصيد البري بإشكاله المختلفة[10].

سابعا: مجال المسابقات الرياضية لمختلف انواعها ومجالاتها ومستوياتها سواء اكانت على المستوى الدولي (مجاميع) او اقليمي او العالمي ومما لاشك فيهان لهذا المجال افاقا واسعة للنشاطات الاستثمارية.

ثامنا: مجال انشاء وتطوير المراكز الصحية المتطورة سواء اكانت تلك التي تكون متخصصة بعلاج الحالات المرضية النادرة او متخصصة بالعلاج الطبيعي او العلاج النفسي او تلك التي تمثل مراكز للاستشفاء بالمياه المعدنية او بالرمال الحارة وكذلك تلك التي تكون متخصصة بالتداوي بالأعشاب.

تاسعا: مجال النقل والمواصلات والاتصالات: وتشمل:

أ- استثمارات لإقامة المرائب والمحطات واماكن وقوف السيارات، والارصفة النهرية والبحرية والزوارق السياحية، والمطارات والموانئ البحرية.

ب- استثمارات لانشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة للأغراض السياحية.

ج- استثمارات لشراء وصيانة وتأخير السيارات والزوارق والعبارات لأغراض السياحة.

د- استثمارات لإقامة البريد والهواتف النقالة والانترنيت ضمن المواقع السياحية.

عاشرا: مجال الترويج والاعلام والتسويق السياحي: وتضم مكاتب الاستعلامات والمكاتب والشركات السياحية، الإنفاقات لطبع الكراسات والبوسترات السياحية لخدمة الاعلام والتسويق السياحي.

حادي عشر: مجال الاحصاء والمسح السياحي: ويشمل الانفاقات التي تخصص لاغراض المسح السياحي، واعداد الاحصاءات السياحية والفندقية والتعاقد مع المنظمات الدولية في هذا المجال.

يضاف اليها مجالات: الادارة السياحية: ويشمل انشاء وتأجير وصيانة البنايات المخصصة للادارات السياحية ومكاتبها ومستلزمات العمل الاداري من اجهزة ومعدات، ومجال صناعة السلع

والتحفيات والمواد والأجهزة التي تخدم النشاط السياحي مثل النحاسيات والذهب والفضة وحفر الخشب وبعض الادوات المنزلية والبسط ذات النقوش الجميلة... الخ. وهذه الصناعات مهددة بالانهيار في مجموعة الدول النامية ومنها العراق يجب الاهتمام بهذه الصناعات وتطور القدرات المهنية للعاملين بها وتوفير المراكز التدريبية لإعداد المهرة للوصول الى الارتقاء والجودة بهذه الصناعات والدعم من قبل القطاع العام الى جانب القطاع الخاص الذي يمتلك بعض الورش والوحدات الصغيرة وعملها كجمعيات تعاونية لهذا النوع من الصناعات وتوفير متطلباتها.

و مجال البنية التحتية السياحية: وهي التي تساعد على الاستمتاع او اتاحة الفرصة للاستمتاع بمقومات وعناصر الجذب السياحي المختلفة الى جانب تسهيل عملية الوصول وتيسيرها وكذلك توفير الاتصالات الجيدة والمتطورة والمفتوحة اضافة الى وحدات تكميلية اخرى والتي تختلف عددها وطاقاتها وطواقمها باختلاف طبيعة منطقة القصد السياحي ومدن استغلالها وحداثة التقنية المستخدمة فيها، اضافة الى شبكات الماء والمجاري والكهرباء والجسور الاسواق الحرة والمصارف وكل ما يخدم السياح وتلبية حاجاته العصرية، فالمشروع التكميلي في مراكز الاستشفاء تختلف عن مثيله في المشاتي او المناطق الجبلية او المنتجعات على الشواطئ حيث لكل منه تسهيلاته وتجهيزاته السياحية المميزة.

ولابد من ضرورة العمل على توفير البيئة التنافسية لجميع وكلاء السفر والمكاتب السياحية وأصحاب الخدمات ومنتجي السلع التذكارية الموجهة للاغراض السياحية الموجهة للسياح مع تكثيف ارتباطاتها مع القطاعات السلعة والخدمية الاخرى، فضلاً عن توفير الضمانات الكافية للاستثمارات السياحية مع نشر المكاتب الاستثمارية لتطوير الكفاءات الاستثمارية وتهيئة جميع المعلومات والدراسات الفنية اللازمة عن جميع الفرص الاستثمارية المتاحة.

وكذلك في مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي: وتشمل الكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب السياحي والدورات السياحية المخصصة لتهيئة وتطوير الكوادر خارج القطر والتي تهدف الى تكوين كادر سياحي كفؤ فضلا عن دور المنظمات الدولية السياحية والخبراء للاستفادة من كفاءتهم في توفير المهارات المتنوعة في مجال التعليم والبحث العلمي واقامة المؤتمرات والندوات السياحية والابحاث السياحية والتي تعتبر فرص استثمارية مهمة يجب التخطيط لها ودراستها بأقصى كفاءة لاستغلال الموارد البشرية التي هي اهم الثروات القومية للبلاد.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي:

The second requirement: Factors affecting tourism investment:

هناك العديد من العوامل المؤثرة والتي تلعب دوراً فاعلاً في الاستثمار السياحي ومن أهمها:

1. **مساهمة الحكومة في تنشيط القطاع السياحي: من خلال التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع فضلاً عن دور وامكانية الحكومة في دعم النشاط السياحي وتذليل الصعوبات امام هذا النشاط من خلال:**

أ- المساهمة في حل مشكلة البنى التحتية او التكميلية التي تقف في وجه العمل السياحي مباشرة والتي يصعب على القطاع السياحي القيام بها لوحده مثل الكهرباء والماء والطرق والأمن... الخ.

ب- مساهمة الدولة في الارض التي يقام عليها المشروع السياحي اذا كانت ملكية الارض تعود اليها وهذه المساهمة تتم من خلال أما تأجيرها لمدة طويلة بإجور رمزية او بيعها لمالكي المشروع بأثمان منخفضة، وذلك مع مراعاة المادة 9 من قانون الاثار والتراث.

ج- منح القروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة.

د- تفعيل المادة الثانية من قانون الاستثمار العراقي رقم 13 (2006) التي توجب تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق، وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها، وتشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي والمختلط للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية والأجنبية.

2. **المردود المادي المرتقب: وهو ذلك الجزء المتبقي من الايراد الكلي للمشروع بعد تسديد تكاليف الانتاج المباشرة والضمنية وكذلك بعد طرح نسبة معينة تمثل الربح الاعتيادي والطبيعي للمشروع المستثمر سواء كان في القطاع السياحي او اي قطاع آخر يجب أن يغطي تكاليف عناصر الانتاج المختلفة ويحقق مردوداً مادياً (ربحاً) الذي يعده مكافأة عن المخاطر التي قد يواجهها في الظروف غير المؤكدة، ولذلك يهتم المستثمر بالمردود المادي ولا يهتم كثيراً بالمردود الاجتماعي.**

3. **كلفة الفرصة البديلة: ويقصد بها تكلفة أي شيء بأفضل بديل او كسب يتم التخلي عنه او التضحية به وبالتالي فهي ثمن السلعة التي يتم التضحية بها، ومن هذا نفهم ان المستثمر يخضع في اختيار الفرصة البديلة الى عملية المفاضلة أي ان المستثمر يستثمر امواله في النشاط الذي يحقق الربح السريع، لذلك فان المستثمرين عندما يعتقدون ان الفرصة الاستثمارية البديلة في القطاع السياحي**

افضل من المجالات الاخرى يزداد وينمو الاستثمار السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة اي العلاقة طردية.

4. الاستقرار السياسي والامني:ان توفر بيئة استثمارية ***Investment Environment*** مستقرة وجاذبة او مناخ استثماري ***Investment Climate***يتحقق من خلال:
   - أ- الاداء الاقتصادي الجيد.
   - ب- الاستقرار السياسي والامني.
   - ج- أطر تشريعية مؤسسية متطورة.
   - د- موارد بشرية كفوءة[11].

ان مثل هذه البيئة لها دور كبير في جذب المستثمرين لاستثمار أموالهم فيها، وان هذا العامل يؤثر في خلق المناخ الاستثماري الجيد من خلال توفير حماية للاستثمارات من مخاطر التقلبات السياسية والاجتماعية والتشريعية، كما ان وضوح النظام القانوني والاداري السائد ومدى ثباته واتساقه يؤدي الى خلق التوازن بين الحقوق والواجبات والتعامل السياسي مع المستثمرين وتخطي العقبات التي تعترض انسيابية المشاريع الاستثمارية.

5. اتجاهات المستثمر: لا شك ان الخبرة تلعب دوراً مؤثراً في توجه المستثمرين للاستثمار في نشاط ما في الوقت الذي يكون المستثمر متردداً في الدخول في النشاط الذي لا يملك فيه الخبرة ويجهل طبيعة العمل فيه، والعمل السياحي له طبيعة وخصوصية وسمات على المستثمر ان تتوافر لديه المعلومات والقناعة لاتخاذ قراره في الاستثمار فيه في اطار تحليل التكلفة والمنفعة في هذا الاستثمار.
6. ارتفاع رأس المال الثابت في المشروع السياحي: يمتاز المشروع السياحي بارتفاع نسبة رأس المال الثابت، وهذا يعني انه يحتاج الى رأس مال كبير في عملية الاستثمار مما يجعل مدة الاسترداد لرأس المال الثابت مدة طويلة الامر الذي يثير قلق المستثمر عند اتخاذه قرار الاستثمار في النشاط السياحي ويتجه نحو القطاعات الاخرى وهذا يدل على ان العلاقة عكسية بين الاستثمار ورأس المال الثابت مع فرض بقاء العوامل الاخرى ثابتة[12].
7. موسمية الطلب السياحي: ان أحد مميزات الطلب السياحي هو الموسمية، وان تأثير الموسمية على حركة الاستثمار تنطلق من كون ان المستثمر عامة يستثمر امواله في مشاريع يكون الطلب على منتجاتها قائم على مدار السنة، وهذا لا يتحقق في المشاريع السياحية مما يجعل هذا عاملاً مؤثراً في

قرار الاستثمار في القطاع السياحي، اي ان العلاقة عكسية بين الموسمية في النشاط السياحي والاستثمار فيه.

8. الايرادات المتحققة بالعملات الاجنبية: تعد الايرادات الاجنبية احد المردودات المهمة التي يحققها النشاط السياحي في البلد عبر تأثيرها على ميزان المدفوعات وترفع مستوى الدخل والتشغيل، والمستثمر يتجه الى النشاط الذي يحقق له ايراداً بالعملة الاجنبية ويكون هذا واضحاً بشكل كبير في الدول النامية، لذلك فالمستثمر يتجه نحو الاستثمار في النشاط السياحي اذا شعر ان جزء من ايراداته سيكون بالعملة الاجنبية وله حق التصرف فيه.

الخاتمـــــــة

Conclusion

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

Firstly: Conclusions:

1. غياب منتجات السياحة العراقية .
2. مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز وغياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان.
3. الإيواء والفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة وعجز في طاقات الاستقبال، والهياكل الفندقية والإطعام .
4. وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق "غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية.
5. ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة العراقية .
6. انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة.
7. غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية.
8. تغلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة.
9. عدم كفاية مواقع الانترنت وصعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة.
10. ضعف نوعية النقل والمواصلات.
11. بنوك وخدمات مالية غير متكيفة.

12. الأمن مسألة أساسية: غياب الأمن الصحي الغذائي اضطرابات.

ثانياً: التوصيات:

Secondly: Recommendations:

بعد الاطلاع على القوانين التي تتعلق بعملية استثمار المواقع الاثرية والمزارات ومن خلال دراستنا ندعو الى الارتكاز على المواد الثالثة والرابعة من قانون وزارة السياحة والآثار رقم **13** لسنة **2012** في استثمار المواقع الاثرية، والتي تتضمن:

1. إدارة وتوجيه ومراقبة وتطوير النشاط السياحي والآثار في العراق بما يحقق وظيفته الثقافية والحضارية والتربوية والإعلامية والاقتصادية وتحقيق التكامل الفعال بين قطاع السياحة والآثار.
2. اعتماد معايير النجاح التنظيمي من اجل مساعدة المنظمة السياحية في بلورة الافكار الابداعية والقدرة على اتخاذ القرارات.
3. الاهتمام بالآثار والتراث والمحافظة عليهما.
4. الاهتمام بالسياحة والنهوض بواقعها وتطوير مناطق الجذب السياحي من خلال تحسين شبكة النقل البرية، وصيانة الطرق الداخلية والخارجية خاصة التي تؤدي الى مواقع الجذب السياحي سواء كان موقع الجذب ديني أم أثري، كذلك توفير العلامات الارشادية على هذه الطرق لتمكين السائح من الوصول الى جهة القصد، فضلاً عن توفير أماكن لجلوس وراحة السياح على الطرق.
5. تخصيص قطع أراضي يتم تهيئتها كمرآب للسيارات قرب مواقع الجذب السياحي سواء كانت هذه المواقع دينية أم أثرية، ويمكن تأجير هذه المرائب للقطاع الخاص على ان تستمر بمتابعتها، وذلك لتقديم الخدمات للسياح، والحصول على ايرادات في ذات الوقت.
6. الاهتمام بالمساحات الخضراء،واستثمار الفضاءات والساحات الخالية لأنشاء حدائق ومتنزهات ونافورات داخل المدينة لتجميل المنظر وكحماية للبيئة ولفائدة السكان والسياح في ذات الوقت مع توفير كافة مستلزماتها ومتطلباتها من مصاطب للجلوس، أكشاك للبيع، مرافق صحية.....، كذلك تشجير الطرق الخارجية لإضفاء أجواء جميلة وتلطيف المناخ وحماية التربة الى غيرها من الفوائد.
7. تشجع القطاع الخاص وتوفير التسهيلات اللازمة لإقامة الفنادق والمنشآت السياحية لتلبية الطلب السياحي، مع استمرار الوزارة والهيئة العامة للسياحة والجهات المختصة بمراقبة أداء هذه المنشآت لضمان تقديم أفضل الخدمات.

8. الاستفادة القصوى من الدور المؤثر للترويج السياحي في تطوير المعالم الدينية والأثرية في المدن العراقية عن طريق زيادة الاهتمام بالإعلان السياحي وبالدعاية السياحية وبتنشيط المبيعات السياحية وبالبيع الشخصي السياحي وبالعلاقات العامة السياحية.
9. إدارة المرافق السياحية المملوكة للدولة بما يكفل تحقيق الاهداف السياحية وتطوير تلك المرفقات وخدمات الإرشاد السياحي فيها لجذب السياح إليها.
10. تعيين المواقع الأثرية وصيانتها وحمايتها والتنقيب فيها وإقامة المتاحف العصرية للتعريف في الموروث الحضاري والتاريخي للعراق، ويكون ذلك عن طريق الجهات والفئات المتخصصة في هذا المجال.
11. تطوير علاقات التعاون السياحة والآثار بين العراق والدول والمنظمات السياحية و الأثرية والوطنية.
12. الأشراف والرقابة على المرافق السياحية المملوكة للدولة و القطاعين المختلط والخاص بما ينسجم مع الأغراض السياحية وفقا للقوانين والتعليمات النافذة وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والوطنية.
13. يفضل ان تعقد الشراكات مع القطاع الخاص، اذ ان التعاقد مع الاخير يوفر فرصة لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص والاستفادة من خبرة القطاع الخاص في النواحي الفنية، مما يجعل المرفق يقوم بالتركيز على المهام الاساسية، ولأن فترة العقد تكون قصيرة يزداد التنافس بين المقاولين مما يشجع على العمل على تحقيق كفاءة الاداء وتخفيض تكاليف العقود.
14. العمل على توزيع أعباء التشغيل والصيانة بين (القطاع العام والقطاع الخاص)،، وابرام العقود بما يجعل مسؤولية الاستثمارات الرأسمالية والمخاطر التجارية المرتبطة بتشغيل المرفق غير ملقاة بكاملها على عاتق القطاع العام، بل توزيعها بقدر الخطأ الذي نتج عن الضرر واعتماد وجعل التعويض متناسبا مع مقدار الضرر الذي نتج عن خطأ كل طرف من الاطراف.
15. الانتباه الى عمالة التشغيل (الحكوميين) الموجودين فعلا في المشروع السياحي من خلال الاستعانة بهم ضمن أعمال عقود الخدمة.
16. وضع الخطط والسياسات سياحية من خلال إعداد برامج سياحية مدروسة لإبراز مواقع الجذب السياحي للمدن كل بحسب بما تتميز به من معالم وتراث وحضارة واستضافة العديد من الشخصيات المشهورة للنهوض بواقع الترويج السياحي على النطاق المحلي والعالمي.
17. اجراء احصاء سنوي لعدد السياح لإعداد وتقييم الخطط السياحية على أسس علمية مدروسة .

18. إنتاج الهدايا التذكارية التقليدية والتي تحمل صورا عن المعالم الدينية والأثرية وبيعها إثناء المهرجانات باعتبارها خير سفير بنقل تاريخ وحضارة الشعوب.
19. إصدار الكتيبات والبطاقات البريدية التي تحمل صور تمثل المعالم الدينية والمواقع الأثرية.
20. توفير الخبراء والمختصين في مجال إنعاش السياحة كذلك بالنسبة للإعلان السياحي وتوفير مراكز لتأهيل المرشد السياحي.
21. توظيف الإعلانات السياحية في الترويج للمواقع الدينية والأثرية وزيادة الطلب السياحي على زيارتها.
22. التخطيط لتطوير المدن التاريخية بما يتلاءم مع مكانتها وشهرتها التاريخية ، والاهتمام بواجهات الأبنية التي تمتاز بطراز إسلامي وتطويرها بشكل مستمر.
23. ضرورة التحلي بالمعاملة الحسنة مع رواد المواقع الدينية والأثرية وتوفير امتيازات للسياح الذين يكررون زياراتهم.
24. أهمية التواصل مع السياح لوضعهم في صورة المستجدات المتعلقة بأنشطتها في المواقع الدينية والأثرية والاهتمام بخدمات الإقامة في المدينة لتأثيرها المباشر في مده بقاء السائح في منطقة الجذب السياحي.
25. جعل خدمات الأطعمة والمشروبات تتماشى مع معايير ومواصفات تعتمدها وزارة السياحة ولاسيما أنها من الخدمات الأساسية الواجب توافرها للسائح في المدينة.
26. الارتقاء بكفاءة الملكات السياحية و الأثرية وتأهيلها من خلال إنشاء وتطوير المعاهد أدوات الاختصاص ومراكز إعداد وتدريب تلك الملكات، وكذلك الأشراف على الخدمات ذوات الطبيعة السياحية في المواقع الأثرية والتراثية بما يكفل تأمين إيرادات الخزينة ويأمن في الوقت نفسه حماية تلك المواقع من خطر المساس لمعالمها نتيجة ارتيادها عليها من قبل السياح، وذلك من خلال اعادة تبعية معهد السياحة الى وزارة الثقافة والسياحة والاثار، اضافة الى انشاء معاهد اخرى في التخصصات التي تخدم هذا الجانب.
27. وتكون الجهة المسؤولة الأولى في تنفيذ هذه الأهداف هي وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ويكون لها الحق فيه ما يخصص لها في الموازنة العامة للدولة و المنح والمساعدات والهبات والتبرعات التي تقدمها جهات داخلية أو خارجية على أن تخضع إلى موافقة جهة العراقية المختصة إضافة إلى ما تحصل عليه الوزارة من إيرادات نتيجة الاستثمار في القطاع السياحي.

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) زيد منير عبودي، مبادئ السياحة الحديثة، دار المعتز للنشر، ص 158.

(2) ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية. الطبعة: 2016، ص 85.

(3) زيد منير نوري، المصدر السابق، ص 153.

(4) علي اياد عبد اللطيف، استخدام المواصفة الدولية iso 22000:2018 في تحقيق التحسين المستمر للمنظمات السياحية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢، ص102.

(5) حمزة درادكه واخرون، السياحة في الدول العربية، بدون دار او عام نشر، ص189.

(6) حاكم محسن محمد، دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي، بحث منشور في مجلة جامعة اهل البيت، عد 4، 2004، ص 15.

(7) حاكم محسن محمد، المصدر نفسه، ص 20.

(8) دينا حامد جمال، تأثير الفراسة الاستراتيجية في تعزيز النجاح التنظيمي للمنظمات السياحية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.، 45

(9) ريم حياوي حميد، الشراكة الاستراتيجية وتأثيرها في تطوير الاداء السياحي، كلية العلوم السياحية، ٢٠٢٢، 87.

(10) عمر شمخي خميس الدليمي، عناصر ادارة الجودة الشاملة وتأثيرها في التجديد الاستراتيجي للمنظمات السياحية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢، 96.

(11) مصطفى السيد أحمد مكاوي، ادارة الفنادق السياحية، مركز الامارات، 2014، ص 45.

(12) الهام خضير شبر، الاستثمار العراقي، ص 133.

المصـــــــادر

I. الهام خضير شبر، الاستثمار العراقي، بدون دار او عام نشر.

II. حاكم محسن محمد، دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي، بحث منشور في مجلة جامعة اهل البيت، عد 4، 2004.

III. حمزة درادكه واخرون، *السياحة* في الدول العربية، بدون دار او عام نشر.

IV. دينا حامد جمال، تأثير الفراسة الاستراتيجية في تعزيز النجاح التنظيمي للمنظمات السياحية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

V. ريم حياوي حميد، الشراكة الاستراتيجية وتأثيرها في تطوير الاداء السياحي، كلية العلوم السياحية، ٢٠٢٢.

VI. زيد منير عبودي، مبادئ السياحة الحديثة، دار المعتز للنشر.

VII. علي اياد عبد اللطيف، استخدام المواصفة الدولية iso 22000:2018 في تحقيق التحسين المستمر للمنظمات السياحية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

VIII. عمر شمخي خميس الدليمي، عناصر ادارة الجودة الشاملة وتأثيرها في التجديد الاستراتيجي للمنظمات السياحية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

IX. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ *السياحة*، مجموعة النيل العربية. الطبعة: 2016.

X. مصطفى السيد أحمد مكاوي، ادارة الفنادق السياحية، مركز الامارات، 2014.

References

I. Elham Khudair Shubar, Iraqi Investment, without publishing house or year.

II. Hakim Mohsen Muhammad, The Role of Arab and Foreign Tourism Investment in Supporting the Iraqi Economy, research published in Ahl al-Bayt University Journal, Issue 4, 2004.

III. Hamza Daradkeh and others, Tourism in the Arab Countries, without a publishing house or year.

IV. Dina Hamid Jamal, The Impact of Strategic Physiognomy in Enhancing the Organizational Success of Tourism Organizations, Al-Mustansiriya University, 2022.

V. Reem Hayawi Hamid, Strategic Partnership and its Impact on Developing Tourism Performance, College of Tourism Sciences, 2022.

VI. Zaid Munir Aboudi, Principles of Modern Tourism, Al-Moataz Publishing House.

VII. Ali Iyad Abdul Latif, Using the International Standard ISO 22000:2018 to achieve continuous improvement for tourism organizations, Al-Mustansiriya University, 2022.

VIII. Omar Shamkhi Khamis Al-Dulaimi, Elements of Total Quality Management and their Impact on the Strategic Renewal of Tourism Organizations, Al-Mustansiriya University, 2022.

IX. Maher Abdel Khaleq El-Sisi, Principles of Tourism, Arab Nile Group. Edition: 2016.

X. Mustafa Al-Sayed Ahmed Makkawi, Tourist Hotel Management, Emirates Centre, 2014.

ملحق

وقد تم تشخيص عدد من المواقع الاثرية التي يمكن تطويرها وتوفير البنى التحتية لها والاعلان عنها في الداخل والخارج وطبع كتيبات للتعريف بها وبما تمثله من حقبة زمنية، اضافة الى الزام الشركات

السياحية بان تجعل تلك المناطق جزءا من برنامجها السياحي الالزامي لجميع الشياح سواء كان الهدف من زيارتهم للعراق دينيا او ثقافيا، وهذه المناطق التي استطعنا الوصول اليها وهي غير مشهورة على المستوى المحلي والدولي:

1. محافظة البصرة:
   - البصرة القديمة
   - العشار
   - تنومة
   - الطويسة
2. محافظة واسط.
   - اثار النجمي
   - قبر المتنبي
   - اثار بوابة قلعة الكوت الاثري
   - قصر الحجاج
   - أثار جامع النجفي
   - مسجد الحصين
   - قلعة الفارس العربي النعمان بن المنذر على ضفاف دجلة مدخل النعمانية الكوت
3. محافظة المثنى:

- تضم المثنى وضمن حدودها الإدارية الكثير من المواقع الأثرية، والتي يُصطلح عليها بالتلول، وبلغ عدد التلول غير المنقب فيها وغير المكتشفة ما يقارب الـ 900 موقع والتي تتوزع في أقضية، السماوة مركز المحافظة، والرميثة، والخضر، ومنها ما يقع على مشارف البادية الجنوبية، المكتشف من هذه التلول، فقط تل (الأجز) وهو عبارة عن مقبرة مقسمة على ثلاث فئات (طبقات) طبقة الحكام و الطبقة الغنية، والطبقة الفقيرة، تعود هذه المقبرة بحسب الباحث علي عبيد شلغم رئيس فريق التنقيب فيها إلى مرحلة الدولة الفرثية، 500 ق.م.
- موقع الوركاء – أوروك الأُثرية، وهي مدينة معروفة تاريخيا، ولكن المكتشف منها فقط 5%، وتضم معبد آنو، ومعبد أريكال – أرشيكال، ومعبد كاريوس وهذا الأخير شيده الاسكندر المقدوني بحسب الآثريين، هذه المعابد الثلاثة هي الوحيدة البارزة والشاخصة من هذه المدينة،

التي تبلغ مساحتها قطريا 6 إلى 7 كم مربع، فضلا عن وجود انتشار كسر من الجرار الفخارية المنتشرة هنا وهناك وتكون واضحة للزائر.

- هنالك مواقع وهي عبارة عن مخافر شيدها البريطانيون، منها ما هو واضح ومنها ما هو خرب وهي منتشرة المحافظة
- موقع القصير وهو حصن ساساني موجود في البادية شبه مندثر بسبب الاهمال
- سجون نقرة السلمان
- سجن القلعة وهذا شهد اعتقال المؤنفلين من أبناء كردستان ٢٠٠ كم جنوب غرب السماوة
- منطقة الرحاب تسمى شعبيا بالقصور او قصر حمود عمرها مئات السنين تقع جنوب السماوة
- المعابد الثلاث والوركاء.

4. محافظة كربلاء:

- العيون الخضراء والزرقاء في منطقة عين التمر
- قلعة الاخيضر
- قنطرة السلام
- قصر شمعون الاثري
- كنيسة الاقيصر
- خان الربع
- التل الزينبي والمخيم الحسيني ومقام صاحب الزمان

5. محافظة النجف الاشرف:

- موقع ام القرون
- موقع الطلحات
- محطة اشراف
- العقبة
- الحيرة
- كهوف الطار

6. مدينة كركوك:

تتميز مدينة كركوك بشواهد ومواقع أثرية عديدة حيث يقدر عدد التلول والمواقع الأثرية بـ (٦٨٧) موقعاً اثرياً موزعة على مركز مدينة كركوك والأقضية والنواحي التابعة لها. ومنها:

- قلعة كركوك
- سوق القيصرية
- منارة وجسر داقوق
- نوزي
- تل الفخار
- قرية جرمو وهي من اقدم قرى التاريخ
- التكية الطالبانية
- قشلة كركوك

7. مدينة صلاح الدين

- قصر العاشق
- مدينة اشور: تقع في الشرقاط على نهر دجلة
- دير الراهبات
- القبة الصليبية
- قصر الخلافة العباسية
- سور تكريت

وكذلك يمكن اقامة متاحف في المناطق التي حدثت فيها مجازر او جرائم ضد الإنسانية مثل قرية آمرلي وناحية الضلوعية وقضاء بلد والدور وطوز خرماتو والعلم وغيرها.

8. العاصمة بغداد

- بقايا سور بغداد: أبواب منها ما يعود إلى العصر العباسي ومنها يعود إلى العصر العثماني.
- تل حرمل (شادوبم): مستوطن حضاري يقع في القسم الشرقي من بغداد بمنطقة بغداد الجديدة
- زقورة عقرقوف: (هي زقورة أثرية تقع في عقرقوف قرب بغداد، يعود تاريخ إنشائها للقرن ال15 قبل الميلاد.
- قصور كسرى آنوشروان، يقع جنوب مدينة بغداد في موقع مدينة قطسيفون الذي يقع في منطقة المدائن.

9. محافظة ذي قار:

- **منطقة تل اللحم: وهي منطقة تعود الى ايام ثورة العشرين وتجمعت فيها جثث الثوار.**
- **امارة او قرية الخميسية الواقعة بعد 17 كم الى الجنوب الغربي من سوق الشيوخ، وهي قرية تراثية.**
- **اضافة الى اهوار المحافظة المعروفة محليا.**